

الآليات الداخلية لمكافحة الإرهاب

Internal mechanisms for combating terrorism

ط.د. غرداين خديجة، طالبة باحثة في الدكتوراه،

عضو بالمخبر المتوسطي للدراسات القانونية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2018/04/13 - تاريخ المراجعة: 2018/05/15

ملخص:

إذ أن التزايد المضطرد و المخيف في عدد ضحايا الأعمال الإرهابية، و الخسائر المادية الهائلة التي تتسبب فيها هذه الأعمال في مختلف بقاع العالم و أرجائه، ينبئ بالخطورة الاستثنائية التي باتت تمثلها هذه الأعمال الإجرامية بالنسبة للإنسانية. الأمر الذي يستوجب معه البحث عن الأساليب الكفيلة بمحاربة الظاهرة و القضاء عليها. فعلى المستوى الداخلي، و هي الحالة التي ترتبط فيها الأعمال الإرهابية بكل عناصرها بدولة واحدة، و هو ما يصطلح عليه بالإرهاب الداخلي، فإن الموضوع لا يثير إشكالات، ذلك أن كل دولة قد ضمنت قوانينها الداخلية، الموضوعية و الإجرائية، القواعد الكفيلة بذلك، و التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة.

الكلمات المفتاحية:

الإرهاب، الآليات الداخلية، مكافحة الإرهاب.

Abstract:

The massive and alarming increase in the number of victims of terrorist acts, as well as the enormous material losses caused by such acts, in various parts of the world, reflect the extraordinary gravity of these criminal acts for humanity. That is why it is necessary to search for methods to combat this phenomenon and eliminate it. At a internal level, internal terrorism, where terrorist acts are attached to one particular country or state, does not raise any issues, as each country has its internal laws, both substantive and procedural, guaranteeing its rules, which are compatible with the nature of the phenomenon.

Keywords:

terrorism, internal mechanisms, counterterrorism.

مقدمة:

لم تعد ظاهرة الإرهاب تمثل مشكلة ذات حساسية لدولة بعينها وإنما هي مشكلة نظام دولي بأكمله و يجب التعامل معها على أنها انعكاس لوضع دولي يرتبط بأطراف وشبكات و مصالح مختلفة تمثل تهديدا قائما أو محتملا لمعظم دول العالم، فالإحصائيات الحديثة تؤكد

أن هناك الكثير من الجماعات الإرهابية تنشط في غالبية دول العالم¹. وهذا كله أدى إلى تنامي الوعي لكل الأطراف بحيث أصبح المجتمع الدولي مدركا تماما لخطورة وسرعة انتشار الظاهرة الإرهابية ولهذا عمد المجتمع الدولي بكل آلياته لمكافحةها، فقد بذلت العديد من الجهود الدولية لمحاولة تقنين الإرهاب بوضع نصوص دولية لتجريم الإرهاب والوقاية منه ومكافحة كل أشكاله.

إذ أن التزايد المضطرد و المخيف في عدد ضحايا الأعمال الإرهابية، و الخسائر المادية الهائلة التي تتسبب فيها هذه الأعمال في مختلف بقاع العالم و أرجائه، ينبئ بالخطورة الاستثنائية التي باتت تمثلها هذه الأعمال الإجرامية بالنسبة للإنسانية. الأمر الذي يستوجب معه البحث عن الأساليب الكفيلة بمحاربة الظاهرة و القضاء عليها.

ولذا مهما يكن من أمر فإن اعتماد سياسات ملائمة لمكافحة الإرهاب كان و لا يزال أمرا ملحا، و هكذا فإن توقيع الجزاءات بحق مرتكبيه، سواء كانوا أفرادا عاديين أو مسؤولين رسميين، و ذلك عبر المحاكم الدولية أو الوطنية و تعزيز آليات التعاون القضائي بين الدول في تقصي هذه الجرائم و معاقبة مرتكبيها، يكتسب أهمية بالغة. فعلى المستوى الداخلي، و هي الحالة التي ترتبط فيها الأعمال الإرهابية بكل عناصرها بدولة واحدة، و هو ما يصطلح عليه بالإرهاب الداخلي، فإن الموضوع لا يثير إشكالات، ذلك أن كل دولة قد ضمنت قوانينها الداخلية، الموضوعية و الإجرائية، القواعد الكفيلة بذلك، و التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة. ولكن فيما تتمثل هذه الآليات الداخلية لمكافحة الإرهاب؟

وإن كان التطرق لآليات كل دولة على حدى أمر مستحيل لكن يمكن جمع أغلبها تحت عناوين موحدة في الدراسة من خلال المطلب الأول الذي تناول الآليات القانونية الداخلية لمكافحة الإرهاب الداخلي، والمطلب الثاني الذي تكلم عن دور الجهاز العسكري والأمني في مكافحة الإرهاب الداخلي ، أما المطلب الثالث فقد ركز على المؤسسات الاجتماعية والدينية في مكافحة الإرهاب الداخلي.

المطلب الأول

الآليات القانونية الداخلية لمكافحة الإرهاب الداخلي

لا ينكر أحد وجود العديد من الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب ولكن تطبيق هذه الجهود على أرض الواقع يكون عبر الأجهزة الوطنية من خلال الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب. وقد اعتمدت الدول العديد من الآليات الداخلية المتفرقة في مكافحة الإرهاب ومن أهمها الآليات القانونية.

حيث تلجأ الكثير من الدول لمواجهة الإرهاب من خلال القواعد القانونية وذلك باعتبار أن الأعمال الإرهابية تمثل جرائم خطيرة يجب مواجهتها من خلال القانون الجنائي للدولة¹، ولقد تباينت الآليات القانونية المتخذة من طرف الحكومات الداخلية لمكافحة الإرهاب ولكن هي في معظمها تتشابه ومن أهم تلك الآليات ما يلي:

¹ - نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 41.

أولاً- تخصيص قواعد قانونية لمكافحة الإرهاب:

اعتمدت معظم الدول هذا الأسلوب كآلية لمكافحة الإرهاب من خلال تخصيص مجموعة من القواعد القانونية لمعالجة هذه المشكلة، من خلال تعديل بعض القوانين أو إنشاء قانون خاص به يعمل هذا القانون على تعريف الإرهاب قانونياً كجريمة داخلية والنص على أركانها حتى يتم معرفة الإرهاب.

تعمل الدول من خلال هذه الآلية على إصدار نصوص تمكنها من قمع الاعتداءات الإرهابية الموجهة ضد أمن الدولة فقد تصدر قانون للطوارئ لا يطبق إلا في حالة الإرهاب²، حيث تعمل أحياناً على إصدار نصوص استثنائية تخرج على الحالة العادية في أحكامها، وتكون هذه النصوص تلبية للحالة التي تواجهها الدولة وهذا لمكافحة الإرهاب بفاعلية أكبر.

وتأتي هذه القوانين إما في شكل تطبيق الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب أو لمواجهة حالة حديثة الولادة في تلك الدولة، وتتطور تلك القوانين حسب تطور الأحداث الدولية والداخلية. عادة ما تندرج هذه النوعية من النصوص بداية من الغموض واستعمال ألفاظ جديدة على المجتمع في صياغتها والتكرار أحياناً إلى الدقة في ألفاظها والوضوح في أحكامها وتركيزها على النقاط الأساسية حسب الأولويات، ويعود هذا الأمر للخبرة التي تكتسبها الدولة من مكافحة الإرهاب خلال عدة سنوات بحيث تساهم هذه الخبرة في صقل قوانين مكافحة الإرهاب عبر عدة تعديلات.

ثانياً- فرض عقوبات وإجراءات خاصة على الجريمة الإرهابية:

ويكون ذلك إما بتعديل قانون العقوبات في بعض أحكامه أو سن قانون خاص بالعقاب على الجريمة الإرهابية. بحيث يقوم بتشديد العقوبات على مثل هذه الجرائم أو اختلاق عقوبات وتدابير أمن جديدة في شأنها تختلف عن العادة.

كما قد يفرض إجراءات جديدة في التحقيق في مثل هذه الجرائم مثل توسيع سلطات قاضي التحقيق و الشرطة القضائية، وتمديد فترات الحجز وتجاوز العديد من الإجراءات المعقدة الروتينية في التحقيق العادي التي تعيق وتأخر الوصول إلى نتيجة في أقرب وقت، وتغيير أحكام التفتيش والقبض والاختصاص وتوسيع مجالهم نوعاً ما. مثل تعديل قانون العقوبات المصري عن طريق القانون رقم 97 في سنة 1997 المتعلق بمكافحة الإرهاب الذي يحمل الكثير من الحالات المذكورة سابقاً³.

وكذا جعل الدعوى العمومية المتعلقة بالجرائم الإرهابية والعقوبة عليها غير قابلة للتقادم باعتبارها من الجرائم الخطيرة، لأن هذه الجريمة تمس الكيان الاجتماعي ككل والتسامح في شأنها يعني تشجيع التنظيمات الإرهابية وكذا يعني التسامح في حق ضحايا الإرهاب الأبرياء

¹ - تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي لمجلس الشورى عن موضوع مواجهة الإرهاب، مجلس الشورى، دورة الانعقاد العادي رقم 13، 1993، ص 8.

² - محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الدولي على المستويين الدولي والداخلي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 313.

³ - أحمد فتحي سرور، المواجهة القانونية للإرهاب، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص 2005.

هذا من الناحية المنطقية، أما من الناحية القانونية فإن الإرهاب كجريمة داخلية ينتهك حقوق دستورية ويخترق سيادة القانون لذا فالإرهاب جريمة لا تغتفر في حق الشرعية و سيادة القانون و أمن وسلامة المجتمع¹.

كذلك إضافة العديد من العقوبات التكميلية المتعلقة عادة بالحرمان من الحقوق المدنية والسياسية وذلك لغلق باب العودة للجريمة ومن تلك العقوبات الحرمان من القبول في أي خدمة حكومية وكذا الحرمان من العضوية في المجالس المحلية والوطنية وأي لجان مشاهجة وأيضا عدم قبول شهادتهم أمام القضاء وإقامة الحجر القانوني عليهم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم أحيانا وقد وصل البعض لفرض مراقبة البوليس عليهم مؤقتا بعد الخروج من السجن حين التأكد من عدم عودته للإرهاب. وتختلف كل دولة في تقييمها للوضع حسب الزاوية التي طالها الإرهاب منها.

ثالثا- فتح باب التوبة أمام الإرهابيين:

عملت الدول بداية على سياسة التهيب والقمع بتشديد العقوبات ولكن ذلك لم يجدي نفعا لذلك عمدت لفتح باب التوبة أمام الإرهابيين كما في الإسلام من خلال سياسة الترغيب في عدة امتيازات يحصل عليها التائب كما يعفى من العقاب مثل ما فعلت الجزائر . لم تعتمد الدول فقط على الإعفاء من العقوبات كتشجيع على التوبة بل أيضا استعملت العديد من الإغراءات كمكافآت مالية للتائبين وإعادتهم لمناصبهم في العمل وغير ذلك وإعادة دمجهم في المجتمع كأشخاص صالحين عن طريق إقحامهم في برامج إعادة التأهيل وغيرها.

رابعا- تخصيص جهات قضائية لمحاكمة الإرهابيين:

خصت بعض الدول الجرائم الإرهابية بمحاكم خاصة تهتم فقط بمحاكمة هذه النوعية من الجرائم دون غيرها باعتبارها جرائم على مستوى عالي من الخطورة، في حين أن البعض الآخر أسندها للمحاكم العسكرية.

و يشرف على هذه المحاكم قضاة من النخبة والمعينين بدقة، كما تسير إجراءات المحاكمة أمام هذه الهيئة بطريقة استثنائية فقد يحرم الإرهابي من بعض حقوق الدفاع وتتم المحاكمات بسرية تامة كما قد يخفي الشهود وجوههم أثناء الشهادة وغيرها من الإجراءات. أيضا قامت الدول بتوسيع سلطات قاضي التحقيق و منحه السلطة التقديرية في الحالات الخطرة للتصرف بسرعة، وعمدت بعض الدول إلى اتباع برنامج حماية الشهود أيضا.

أما الدول التي اسندت محاكمة الإرهابيين للمحاكم العسكرية فقد أخضعتها للنظام العسكري في المحاكمة وكأنها جرائم عسكرية نظرا لخطورتها، وهناك من شدد حتى في تلك الإجراءات العسكرية وهذا كله لتضييق الخناق على الإرهابيين المحاكمين نظرا لخطورتهم.

¹ - محمود صالح العادلي، موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، ج1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003، ص 221.

خامسا- إعادة النظر في قانون الجمعيات والأحزاب السياسية:

اعتزمت معظم الدول التي واجهت إرهابا داخليا إعادة النظر في قوانينها المتعلقة بإنشاء وتنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية كون أن معظم الأعمال الإرهابية تكون على شكل جماعي تقوم بها مجموعات إرهابية في الغالب قد تكون في الأصل حزب سياسي أو جمعية خيرية تتحول نتيجة عدة صراعات إلى جماعة إرهابية.

إضافة لهذا فقد راجعت وعدلت العديد من الدول قوانينها المتعلقة بالمجال السياسي كحق الانتخاب و الترشح والقيام بالنشاطات السياسية المختلفة. وبعض الدول قد عقدت في بعض الإجراءات في المجال السياسي لممارسة بعض الحقوق والحريات العامة.

أجازت بعض القوانين غلق بعض المؤسسات نهائيا أو مؤقتا على شرط أن تشكل تلك المؤسسات خطرا إرهابيا على المجتمع من نشاطاتها ولا يهم طابع تلك المؤسسة سياسي أو اقتصادي أو حتى خيري لأن العبرة بالمصلحة العامة ويعتبر هذا من قبيل التدابير العينية لمواجهة الخطورة الإجرامية لهذه المؤسسات.

و هذه هي معظم الآليات الداخلية القانونية لمكافحة الإرهاب، وإن كانت لا تخصي إلا أن المذكورة الأهم منها فقط.

المطلب الثاني

دور الجهاز العسكري والأمني في مكافحة الإرهاب الداخلي

اعتماد الدولة على الآليات القانونية في مكافحة الإرهاب الداخلي لا يكفي وحده، بل يجب أن يصاحبها العديد من التدابير العسكرية والأمنية لقمع الإرهاب والإرهابيين. وقد اختلفت الآليات العسكرية والأمنية المتبعة من طرف الدول في مكافحة الإرهاب الداخلي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً- إنشاء جهاز للمعلومات:

لقد قامت بعض الدول بإنشاء أجهزة متخصصة في جمع المعلومات عن النشاط الإرهابي. وقامت به كل الدول التي تعرضت للإرهاب الداخلي كالجائز ومصر مثلاً، ومهمة هذا الجهاز البحث والتقصي عن المعلومات التي تخص النشاطات الإرهابية وجمعها ثم تحليلها وأخيراً توظيفها على أرض الميدان من خلال إمداد الجهات الأمنية بالمعلومات الكافية لمراقبة وملاحقة الجماعات الإرهابية.

ويتوقف مدى نجاح هذا النوع من الأجهزة على مدى قدرة الدولة على إجهاض النشاط الإرهابي قبل حدوثه¹. كما يعتمد نجاحه على قدرة الدولة في التنبؤ بالأحداث واتباع مراحل معينة في جمع المعلومات لاستعمالها في شكل ووقت مناسب.

¹ - أحمد جلال عز الدين، تقسيم عمليات مكافحة الإرهاب الدولي، بحث مقدم ضمن مؤتمر الشرطة العصرية، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، مصر، 1984، ص 19.

أول خطوة للجهاز هي التوغل داخل الجماعات الإرهابية للحصول على معلومات صحيحة ومعرفة تكوين الجماعات الإرهابية. وبعد التحصل على تلك المعلومات يجب تحليلها في أسرع وقت وبطريقة دقيقة وصحيحة ليتم التوصل لاستنتاجات منطقية تقود للتنبؤ بالعملية الإرهابية المستقبلية. ويقوم هذا الجهاز بنشر هذه المعلومات إلى الأجهزة الأمنية الأخرى لأخذ الاحتياطات اللازمة وحفظ المعلومات الأخرى للاستفادة منها لاحقا بشكل مرتب حتى يسهل التوصل لها.

ثانيا- نظام التأمين:

يعد من أهم وسائل الوقاية من الإرهاب، وتأتي في المقام التالي لجمع المعلومات إذ على أساس ما يتوافر من معلومات ودراسات عن السلوك الإرهابي والأسلحة المستخدمة وغيرها، يمكن تحديد الأشخاص والمنشآت الأكثر عرضة للعمليات الإرهابية¹.

و كلما كان نظام التأمين أقوى وأكثر فاعلية فإن عملية إجهاض النشاطات الإرهابية تبقى مسألة وقت لا أكثر. ولذا فتشديد المراقبة والخدمات الأمنية وتأمين هذه المواقع و تحفيظها دائما على اليقظة التامة لمواجهة أي خطر داهم ضروري لحمايتها، وأيضا يجب أن تتحول اليقظة والجاهزية التامة للقوات المكلفة بهذه المهمة إلى عمل روتيني حيث يجب أيضا أن يتم توفير المعلومات اللازمة لتجهيز الخطة المناسبة للتأمين هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب تسليح الفرقة المكلفة بهذه المهمة بشكل جيد مع تدريبها بالشكل المناسب.

فعلى سبيل المثال في مصر يرجع السبب المباشر في فشلها في مكافحة الإرهاب لضعف الخدمات الأمنية على بعض المنشآت المهمة والمستهدفة من قبل الإرهاب نتيجة العجز في القوات المكلفة بهذا النوع من المهام وعدم قدرتها على مواجهة الإرهابيين وضمان سلامة المنشآت².

ثالثا- تشكيل قوات خاصة:

قوات كل دولة تتكون من عدة أصناف كقوات التدخل السريع والفرق الخاصة في الجيش المكلفة بالمهام الصعبة، ولهذا ليس غريبا أن تشكل الدول التي عانت الإرهاب قوات خاصة لمكافحة الأعمال الإرهابية. تتكون هذه القوات من خيرة الضباط العسكريين و خبراء القنابل ومحتربي القنص و أفراد من قوات التدخل السريع وغيرهم حيث تم جمعهم في فرقة واحدة وتحت قيادة واحدة، وتدريبهم بشكل مكثف على كل التقنيات والأسلحة لمواجهة الإرهاب في كل الحالات لكي تتماشى مع التقنيات المعتمدة من طرف الجماعات الإرهابية³.

¹ - أحمد جلال عز الدين، الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب، دار بلال، بيروت، 1998، ص 301.

² - أحمد جلال عز الدين، إستراتيجية مكافحة الإرهاب، مجلة الفكر الشرطي، عدد 2، الشارقة، 1999، ص 252.

³ - أحمد جلال عز الدين، إستراتيجية مكافحة الإرهاب، المرجع السابق، ص 252.

وتوزع هذه الفرق على كل مناطق الدولة حيث تستطيع التدخل في الوقت المناسب، وتكون تحركاتها جد سرية وأفرادها غير معروفين لدى العامة من الشعب، كما تتمتع بسلطات خاصة وواسعة في مجال التدخل والتحقيق ومتابعة الأعمال الإرهابية وهذا بموجب الاختصاصات الممنوحة لها وقد اتبعت الجزائر هذه الطريقة فهناك وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب تابعة للجيش الشعبي الوطني.

ويجب الإشارة أن هذه الوحدات لا تشكل ضمن قوات الجيش فقط بل تكون ضمن قوات أخرى كالشرطة مثلا فعادة ما تشكل الدول وحدات خاصة من الشرطة لمواجهة الإرهاب. ولكن تختلف عن التابعة للجيش في اختصاصاتها وعدد أفرادها الذي يكون محدود وصغير وذلك تبعاً لدورها فهي تصلح لمواجهة العمليات الإرهابية المحدودة مثل سرايا الشرطة القضائية في الجزائر. فكل نوع من هذه الوحدات يصلح للقيام بمهام معينة تتحدد وفقا لحجم العمليات الإرهابية¹.

رابعا- التعاون مع أجهزة مكافحة الإرهاب الدولية:

سبق والتطرق لأجهزة مكافحة الإرهاب الدولي ويكون التعاون عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية وبالضرورة عند توقيع الدولة على ذلك النوع من المعاهدات فإنها تلتزم ببنودها وهذه الاتفاقيات هي ما تنظم عادة طريقة التعاون كالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي نصت على ذلك.

ويكون هذا التعاون عن طريق تبادل المعلومات حول مكافحة الإرهاب و القيام بدورات تدريبية مشتركة بينها لتبادل الخبرات و الاستعانة بعضهم البعض في إحباط بعض العمليات عند عجز أحدهم عن صدها لوحده وكذا في المجال القضائي أيضا وغيره.

خامسا- اتخاذ إجراءات أمنية وعسكرية مشددة:

تعتمد الدول التي تعاني من الإرهاب إلى أسلوب التمشيط والمسح لكل المناطق المشكوك فيها بشكل دوري عن طريق قوات الجيش بالطرق الحديثة للبحث عن الإرهابيين والقضاء عليهم في مخبئهم قبل القيام بأي نشاط لأن مجرد وجودهم يشكل خطر على أمن المواطنين.

كما تنشر قوات الجيش والأمن الداخلي على طول الطرق الوطنية وفي المناطق الحساسة وأمام الهيئات العليا في البلاد تحسبا لأي خطر إرهابي وتعمل على تشديد الحراسة على بعض المنشآت الاقتصادية والوطنية وغيرها، وتزيد حدة هذه الإجراءات مع اقتراب أي نوع من الأحداث السياسية كالانتخابات أو الوطنية كالأعياد الوطنية وغيرها خوفا من استغلال الإرهابيين للحدث والقيام بعمل خطير.

كل هذا إضافة إلى إعلان حظر التجوال في بعض المناطق الحساسة في وقت معين وهذا لاستتباب الأمن الداخلي، وقد يضل الأمر بالدولة لاتخاذ إجراءات أكثر حدة حسب خطورة الوضع الداخلي وهذا ما فعلته الجزائر عند إعلانها لحالة الطوارئ.

¹ - أحمد جلال عز الدين، الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب، المرجع السابق، ص 298.

إذن هذه هي معظم التدابير العسكرية والأمنية لمكافحة الإرهاب الداخلي التي اتخذتها معظم الدول التي عانت من الإرهاب الداخلي وحتى الدول التي لم تعاني من الإرهاب أصبحت تتخذ بعض من هذه التدابير كوسيلة وقائية من الإرهاب، ولكن هل تكفي هذه الوسائل وحدها لمجابهة الإرهاب أم يجب مساهمة كل مؤسسات المجتمع المختلفة؟.

المطلب الثالث

دور المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في مكافحة الإرهاب الداخلي

إن مكافحة الإرهاب الداخلي لا يعتمد على الآليات المذكورة سابقا وحدها بل هناك دعائم اجتماعية ودينية تساهم في مكافحة الإرهاب ومواجهته ولو بشكل غير مباشر إلا أنها في الحقيقة هي التي يكون لها الدور الأكبر في الوقاية من الإرهاب خاصة وتوعية الأفراد في الابتعاد عن هذا النوع من النشاطات غير القانونية وعدم الانخراط فيها والتبليغ عن أي من تلك الأعمال للسلطات المختصة، وسيتم التطرق لذلك من خلال ما يلي:

أولاً- دور المؤسسات الاجتماعية في مكافحة الإرهاب الداخلي:

لا يجب إلقاء العبء الأكبر على عاتق الأجهزة الأمنية في مواجهة الإرهاب بل يجب تضافر كل كافة الجهود ومختلف الأجهزة المعنية داخل الدولة في منظومة عمل متكاملة للقضاء على الإرهاب، وتلعب المؤسسات الاجتماعية دورا أساسيا في مكافحة الإرهاب الداخلي وتكمن فعاليتها في مدى شموليتها لمعظم فئات المجتمع من خلال الآليات التالية:

1- الأسرة والمدرسة:

ضمن الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب لا يفوتنا ذكر الدور الأساسي الذي تلعبه الأسرة في هذا الصدد لأن للأسرة الدور الأكبر في التنشئة الاجتماعية للفرد . وهذا نظرا للتأثير الكبير و الأساسي على الفرد و قدرتها على حمايته من الإرهاب من خلال اقتناع الفرد و تأثيره في كثير من الأحيان بأسرته و قيمها، خاصة عندما يكون الخطاب والسلوك والأفكار التي تتبناها الأسرة مجتمعة تتسم بالاعتدال والحكمة والفهم الصحيح للأشياء¹.

و يظهر دور الدولة في دعم الأسرة كآلية لمكافحة الإرهاب من خلال العمل على تحسين الظروف الاجتماعية و المستوى المعيشي ورفع مستوى الدخل الفردي و الحفاظ على استقرار قانون الأسرة بقيمه في مقابل ضرورة مرونته حسب التغيرات الاجتماعية. و هذا لتوفي المناخ المناسب والصالح لنمو الأطفال يمكنهم الاعتماد على أسرهم وتعلم الاعتماد على النفس و يكون بذلك فرد مفيد لمجتمعه يخدم نفسه

¹ - محمد مسعود القيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 215.

وطنه، لأن الأسرة هي ما يقدم للطفل القدوة الحسنة والقيم الأخلاقية والإنسانية الأمر الذي ينأى به عن السقوط إلى عالم الجريمة والتطرف نحو الإرهاب¹.

لا يمكن تصور أن الأسرة المتناسكة و الواعية بدورها الاجتماعي المتميز ستفرز أفكار أو شخصيات إرهابية لأن الأفكار العدوانية و السلوكيات الإرهابية لا تنشأ ولا ترعرع في بيئة يسودها الحنان والاطمئنان الأسري وقيم التسامح ونبذ العنف وتشجيع التعاون، الأمر الذي يجعلها تشكل سدا منيعا ضد الأفكار الضالة والإرهابية.

تعتبر الأسرة أداة خاصة وجد مميزة في محاربة الإرهاب وفعالة لأن عناصر الإقناع والتأثير التي تملكها لا تملكها أي جهة أخرى، لأنها وحدها التي تعرف طبيعة وخصوصية أفرادها وكيفية مخاطبتهم وإقناعهم وهذا راجع لخصوصية تركيبة كل شخص². ورغم الدور الفعال للأسرة في محاربة الإرهاب إلا أننا لا نلمس اهتماما كبيرا من طرف البرامج الوطنية في محاربة الإرهاب بها.

ومنه فعملية توظيف دور الأسرة في إستراتيجية محاربة الإرهاب تستلزم القيام بحملات التوعية الاجتماعية المستمرة والمباشرة باستخدام وسائل الإعلام بقصد توعيتها بضرورة حفظ أفرادها من الأفكار الإرهابية والالتزام بالقانون.

وعليه فالأسرة هي نواة المجتمع وبصلاحها يصلح المجتمع وبفسادها يفسد المجتمع ولذا بحمايتها والاهتمام بها نحمي المجتمع من كل الأخطار، حيث أن للأسرة دور إيجابي في حياة أفرادها و وقايتهم من الانحراف و الجريمة والمميز في هذا الأمر أن هذا الدور لا يمكن تعويضه بأي مؤسسة اجتماعية أخرى مهما كانت.

أما المدرسة فهي تحتل المرتبة الثانية في الأهمية بعد الأسرة في بناء مجتمع سليم فسلامة المجتمع تكمن في تعليم سليم. فهي تعمل على صقل قدرات الأفراد وتوجيههم نحو أهداف سليمة وصناعة أفراد صالحين وفاعلين في المجتمع، ولذا على السياسة الوطنية لمكافحة أن تضمن برامجها التعليمية القيم الروحية الأخلاقية والهادفة والسليمة المتعلقة بالعدل والعطف والتعاون على الخير ودعم سياسة الحوار وتقبل الرأي الآخر ونبذ العنف و التعصب والتطرف.

وكل هذا مع ضرورة ربط مشكل الإرهاب مع المناهج التعليمية ومحاولة إيضاح خطورة فكرة الإرهاب وإثبات أن الإرهاب فكرة خاطئة نتائجها غير معروفة ومضمونها مبهم. وهذا لا يتم ببساطة كما هو متوقع بل يحتاج لإتباع سياسة تعليمية معينة في كل الأطوار و تخصيص ميزانية ضخمة للتعليم لأنه مفتاح مستقبل الأجيال.

2- دور وسائل الإعلام في مكافحة الإرهاب:

¹ - إعلان مؤتمر الأمم المتحدة السادس لقمع الجريمة ومعملة المجرمين، فنزويلا، 1988، ص 7.

² - محمد مسعود قيراط، المرجع السابق، ص 216.

في عصر التطور التكنولوجي تطورت وسائل الإعلام بشكل كبير من كل النواحي حيث أصبح الخبر ينتشر بين أفراد المجتمع بسرعة البرق عبر وسائل الإعلام المختلفة البصرية والسمعية. وقد برز دور الإعلام في مكافحة الإرهاب وذلك من خلال تنفيذ برامج الحكومة لمكافحة الإرهاب في شقها الإعلامي.

تستخدم وسائل الإعلام في هذا النوع من الأساليب لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني بشكل كبير وذلك على مستويات عدة من خلال إبراز خطورة الظاهرة ثم الدعوة لرفضها جملة وتفصيلا عن طريق النشرات الإخبارية و الصحف والبرامج الحوارية والندوات وغير ذلك لما لها من تأثير في صناعة الرأي العام.

حيث تعمل وسائل الإعلام على تغطية كل التجمعات والنشاطات الاجتماعية الراضية للإرهاب وإيصال هذه التغطية لكل المواطنين وتفضيح الإرهابيين وبعدهم عن القيم التي يؤمن بها المجتمع وبيان أفكار الإرهاب العدوانية، أيضا إطلاق أعمال فنية وبرامج ثقافية تعالج مسألة الإرهاب من عدة نواحي وتحمل في طياتها رسالة مكافحة الإرهاب. وباختصار يتمثل دور المؤسسات الإعلامية في أهمية تنفيذ برامج ترتبط بواقع المجتمع وتهدف إلى تبصير الرأي العام بالحقيقة ومسؤولياته نحو حماية الأجيال القادمة من الإرهاب وضرورة الالتزام بتدابير الأمن و القوانين الداخلية المتعلقة بمكافحة الإرهاب¹.

و في الأخير يجب الإشارة إلى أن الإعلام سيف ذو حدين لذا على الدولة التحكم في استعماله في مسألة مكافحة الإرهاب لأنها في حالة عدم حسن استعماله قد يؤدي لنتائج عكسية، لذا يعمل الإعلام الداخلي بحذر على محاربة الانحراف الفكري للجماعات الإرهابية وتوعية الجماهير بخطر الإرهاب من جهة ومن جهة أخرى تعزيز الحوار الوطني². و تركز الدول في محاربة الإرهاب الداخلي على هذه الآلية بإطلاق العنان لها في مكافحة الإرهاب وذلك لإثبات الدراسات مدى أهمية الإعلام كطرف فاعل في محاربة الإرهاب الداخلي.

3- دور المؤسسات الدينية والمساجد في مكافحة الإرهاب:

لا شك أن الدين هو الأساس في توجيه الأفراد للخير وحمايتهم من الشر وأخطار الجماعات الإرهابية. حيث لعبت وتلعب لحد الآن المؤسسات الدينية والمساجد دورا أساسيا وبارزا في محاربة الإرهاب من خلال التصدي لأفكاره الضالة لأن طريقتها مباشرة في توعية الشعب خاصة المساجد لأنها ليست فقط للصلاة وتعزيز المعاني الروحية للفرد مع خالقه وإنما لتعليم الفرد القيم وضوابط السلوك السوي. و ترجع أهمية ضرورة استخدام هذه الآلية أكثر من غيرها في البلدان الإسلامية نتيجة استخدام الجماعات الإرهابية الخطاب الديني والنصوص الشريفة في تثبيت موقفها وتأويلها تأويل يناسب وضعها لجذب الجمهور وتعزيز موقفها أمامه.

و لهذا فالمساجد و المؤسسات الدينية لها دور فعال في محاربة الإرهاب في العالم الإسلامي كونها الأكثر تعرضا له، إذ تعمل على الموعظة الحسنة والخطب الهادفة وتنوير عقول الشباب بالشرح الصحيح والتفسير السليم لنصوص الدين المتعلقة منها خاصة بالجهاد و

¹ - إبراهيم حماد، تعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب وبين المواطنين، المؤتمر العربي الثالث للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب، تونس، من 3 إلى 5 جويلية 2000.

² - علي فايز الجحني، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2000، ص 217.

التكفير، وتعليمهم قيم التسامح و الحوار والاحترام والتعايش مع كل التغيرات بما يرضي الله ورفض العنف¹. فمن وظائف المساجد في الأصل النهي عن المنكر والأمر بالمعروف ويمكن إدخال مسألة مكافحة الإرهاب ضمن دائرة النهي عن المنكر والأمر بالمعروف بحيث يمكن أن يشكل بذلك المسجد في العالم الإسلامي الضمير الحي الذي يسלט على المجتمع رقابة صارمة و مؤثرة بشكل إيجابي فيتحوّل لضابط هام وراعى ذاتي للجريمة الإرهابية.

ثانيا- دور المؤسسات الثقافية والاقتصادية في مكافحة الإرهاب:

ولأن للمؤسسات الثقافية والاقتصادية دور كبير في مكافحة الإرهاب الداخلي وإن كان غير مباشر ويرجع الأمر لمدى فاعلية هذا النوع من الآليات في كونه مباشر مع المواطنين وقادر على خلق جو يرتاح فيه المواطن ولا يفكر في الإرهاب ولا ينصاع له بأي شكل من الأشكال حيث أنه في الحقيقة السلطات الداخلية غير قادرة على خلق جو مثله بآلياتها العادية في مواجهة الإرهاب ولذا يجب التطرق لها كل على حدى كما يلي:

1- دور المؤسسات الثقافية في مكافحة الإرهاب:

تلعب المؤسسات الثقافية في المجتمع دور كبير في مكافحة الإرهاب من خلال توعيته بمخاطر الإرهاب عن طريق المؤسسات التعليمية كالمدراس والترفيهية كالنوادي الشبابية والرياضية و غير ذلك.

فالمؤسسات التعليمية تساهم في تعليم الفرد وتكون نفسه والتميز بين القرارات الخاطئة والصحيحة، حيث تلعب دور بارز في تهذيب النفس والحد من الانحراف الإجرامي. أما المؤسسات الثقافية فلها دور مميز في رفع نسبة ثقافة الفرد ووعيه بما يدور حوله حيث يصبح يرى المجتمع من عدة زوايا مختلفة تفتح آفاق جديدة له بعيدة عن الإرهاب وأفكاره المتطرفة. وبالنسبة للمؤسسات الترفيهية كالنوادي الشبابية والرياضية فهي تملأ وقت فراغ الأفراد بنشاط مفيد ومغذي للعقل والجسم بعيدا عن الانحراف و الإرهاب وبيان خطورة الإرهاب كجريمة في المجتمع.

تهدف المؤسسات الثقافية بكافة أنواعها للقضاء على التخلف وتجاوز المشاكل الطبقية والعنصرية في المجتمع، مع دعم سياسة الحوار والتعاون وتبادل الأفكار بعيدا عن العنف والتطرف والتعصب.

2- دور المؤسسات الاقتصادية في مكافحة الإرهاب:

ليس فقط المجال الثقافي الذي يحوي آليات فعالة في مكافحة الإرهاب بل أيضا المجال الاقتصادي يحوي آليات على قدر عالي من الفاعلية في مواجهة الإرهاب. حيث قد اتخذت الدول مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية أيضا، إذ تلعب العوامل دورا كبيرا في قيام الإرهاب ونشر شرارته في المجتمع.

¹ - محمد مسعود قيراط، المرجع السابق، ص 215.

ويرجع اهتمام الدول بهذا النوع من آليات مكافحة الإرهاب أن العوامل الاقتصادية لها تأثير كبير في توجيه السلوك الإرهابي عند الأفراد، فالحاجات الاقتصادية لا يشبعها أي بديل مهما كانت دون إغفال الفساد الإداري ولذا كل هذا يولد رغبة لدى أفراد المجتمع الذين يعانون من حالة اقتصادية مزرية في الانخراط في الجماعات الإرهابية حقدا على الدولة وانتقاما منها ولذا تحاول الدول اتخاذ تدابير اقتصادية داخلية للقضاء على الإرهاب مثل:

- معالجة مشكلة البطالة بإطلاق مشاريع مختلفة وبشكل سريع كبرنامج عقود ما قبل التشغيل الذي أطلقتته الجزائر.
- محاولة القضاء على الطبقة في المجتمع أو التقريب بينها من خلال مراجعة برنامج الضرائب وغيرها.
- محاولة رفع مستوى الدخل الفردي في رضاء اقتصادي.
- مكافحة الفساد الإداري والتعامل بقسوة مع الجرائم الاقتصادية المتعلقة بالمال العام.
- توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة في كل مكان وزمان للأفراد في شروط مناسبة.
- مساعدة المشاريع الداخلية على التطور والتوسع. وغيرها من التدابير التي تقوم بها الدول لمكافحة الإرهاب الداخلي ويمكن القول أن في معظمها هي وقائية.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن الإرهاب الداخلي ما هو إلا أداة لإدارة التفاعلات السياسية داخل بيئة النظام السياسي لدولة ما و أهم الدوافع التي تحمل الإرهابيين على صنع هذا العنف هو الإطاحة بالنظام القائم وتولي السيطرة مكانها، بمعنى آخر فالإرهاب ليس مقصودا بحد ذاته في الصراع الداخلي ولكن هو مجرد وسيلة وليس غاية.

في الحقيقة إن موضوع الإرهاب يكتسب أهمية خاصة فرغم أنه حظي بالعديد من الدراسات القانونية إلا أنه يظل موضوعا غامضا ومشوشا وغير محدد المعالم الأمر الذي يتطلب التوقف لدراسة وتحليل هذا الموضوع في كل مرة وتحديد معمله بالنسبة لكل حالة من عدة زوايا قانونية حسب نوعية الدراسة.

الإرهاب ظاهرة موصولة الحلقات ومستمرة وليست حديثة بل قديمة و ما نعاني منه اليوم ليس إلا امتدادا لحلقات الإرهاب السابقة، بمعنى ما نعانيه اليوم في مجتمعنا عانته المجتمعات السابقة ولكن في ظروف مختلفة. ورغم تظافر جهود المجتمع الداخلي على مكافحته إلا أنه لحد الآن لا يوجد وسيلة فعالة للقضاء على الإرهاب.